اقتصاد

أزمة دواجن في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أفضى ارتفاع تكاليف إنتاج الدواجن في المغرب في الفترة الأخيرة، إلى دعوة الحكومة للتدخل من أجل إنقاذ المربين الصغار الذين يصعب عليهم تحمل تكاليف أسعار الكتكوت (الفرّوج) والأعلاف المركبة. وتشتكي الجمعية الوطنية لمربي دجاج اللحم بالمغرب، التي دأبت على دق ناقوس الخطر على وضعية القطاع، من ارتفاع ملحوظ لأسعار بعض المواد الداخلة في إنتاج دجاج اللحم في الفترة الأخيرة. ولاحظت أن سعر الكتكوت قارب في الأسبوع الأخير 90 سنتا، بينما لم تنخفض أسعار الأعلاف المركبة التي تؤكد الجمعية أنها لم تساير ما تعرفه السوق الدولية. وتؤكد أن الزيادات التي يعرفها سعر الكتكوت والأعلاف التي لم تنخفض أثمانها، سترفع تكلفة إنتاج الدجاج، حيث يتزامن ذلك، حسب الجمعية، مع مواسم الصيف، حيث ارتفاع درجات الحرارة وما له من تأثير على تربية الدجاج، في إشارة إلى احتمال تراجع العرض. وتشدد على أن «الزيادات في أسعار المواد الداخلة في إنتاج دجاج اللحم ستكون سببا في ارتفاع أسعار الدجاج داخل السوق الاستهلاكية، مما سيساهم في خسارة ما تبقى من المربين الصغار والقضاء على القدرة الشرائية للمواطنين بعدما أنهكهم سعر الأضاحي». ووصل سعر الدجاج في سوق التجزئة السبت الماضي إلى 1,8 دولار للكيلوغرام الواحد، غير أنه مع بلوغ سعر الكتكوت تسعة دراهم، يؤكد رئيس الجمعية الوطنية لمربي الدجاج بالمغرب، محمد عبود، أن ذلك سينعكس على التكاليف والأسعار في السوق. غير أن مهنيين يعتبرون أن الأسعار الحالية تُعتبر مرتفعة بالنظر للتكلفة التي يتحملونها، والتي تضر أكثر بالمربين الصغار والمتوسطين، وتثقل القدرة الشرائية للأسر. وكان سعر الدجاج وصل إلى أعلى مستوى له في منتصف عام 2022، حيث تراوح بين 2,6 و2,8 دولار للكيلوغرام الواحد، وهو ما عزاه مهنيون إلى تكلفة الأعلاف المركبة التي تأثرت في تصورهم بتداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث شهدت أسعار الذرة والصويا وعباد الشمس والحبوب آنذاك ارتفاعا ملحوظا. وذهبت المندوبية السامية للتخطيط الحكومية، في تقرير لها أمس الاثنين، حول أداء الاقتصاد المغرب، إلى أن قطاع الدواجن واصل دعمه للإنتاج الحيواني في الفصل الثاني من العام الحالي، حيث ارتفعت أعداد الدواجن المعدة للذبح إلى 4%، عوض تراجع يقدر بـ14,9% خلال نفس الفترة من العام السابق. ويذهب رئيس الجمعية الوطنية لمربي دجاج اللحم بالمغرب، محمد عبود، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن تكلفة الكيلوغرام من الدواجن تصل بسبب مستوى أسعار الكتكوت والأعلاف، إلى 17 درهما للكيلوغرام، دون احتساب تكلفة الأدوية والتحملات المرتبطة بالأجور والضمان الاجتماعي. ويؤكد أن تكلفة الكتكوت حاسمة في إنتاج الدواجن في المغرب، حيث كان يفترض أن تكون في حدود 30 سنتا عوض 90 سنتا حاليا، مشيرا إلى أن الجمعية كانت طالبت في المناظرة الوطنية حول التجارة بخفض الرسوم الجمركية عند استيراد الكتاكيت.

(Getty)

الروبوتات تساعد على تحديث الصناعة

في قاعدة تصنيع المحركات العاملة بالطاقة الخضراء التابعة لشركة ويتشاي باور المحدودة للطاقة في مقاطعة شاندونغ شرقي الصين، تسير مركبات موجهة آليا لوضع قطع غيار المحركات عبر رموز الاستجابة السريعة، لضمان وصولها إلى مواقعها المحددة على خط الإنتاج. يُذكر أن شركة ويتشاي باور، وهي شركة صينية رائدة في صناعة أنظمة المحركات مقرها في ويفانغ في مقاطعة شاندونغ، استفادت بشكل شامل من استخدام روبوتات صناعية في مصانعها الذكية، حيث تكاد تختفي العمليات اليدوية في خط الإنتاج بالكامل. بفضل التطوير السريع لقدرة الإنتاج، شكلت السعة المركبة للروبوتات الصناعية بالصين أكثر من 50% من الإجمالي العالمي، حسب وكالة الأنباء الصينية.

أخبار

مبيعات شركات الإسمنت السعودية تتراجع 5%

انخفضت المبيعات الإجمالية لشركات الإسمنت السعودية البالغة 17 شركة بنسبة 5% خلال يونيو الماضي، لتصل إلى 3,6 ملايين طن، مقابل 3,7 ملايين طن تم تحقيقها خلال يونيو 2023، وفق البيانات الصادرة عن شركة إسمنت اليمامة. على صعيد مبيعات الشركات، شهدت 9 شركات انخفاضا، تصدرتها إسمنت الشمالية بنسبة 53% وإسمنت اليمامة بنسبة 25%. بينما شهدت 8 شركات ارتفاعا في مبيعاتها، في مقدمتها شركة إسمنت ام القرى بنسبة 67%، وإسمنت المدينة بنسبة 37%. واظهرت البيانات قيام 3 شركات بتصدير 157 الف طن من الإسمنت خلال يونيو الماضي، في مقدمتها إسمنت السعودية، التي صدّرت نحو 127 الف طن.

شركات الطيران الأميركية تلغي أكثر من 1300 رحلة

ألغت شركات الطيران الأميركية أكثر من 1300 رحلة جوية، أمس الاثنين، مع اشتداد قوة الإعصار بيريل ووصوله إلى اليابسة في تكساس. ونقلت وكالة رويترز عن موقع تتبّع الرحلات الجوية فلايت أوير، انه تم إلغاء إجمالي 1331 رحلة و تأجيل 505 رحلات، منها 406 رحلات لشركة يونايتد ايرلاينز و268 رحلة لساوث وست إيرلاينز. واصدرت كل من يونايتد إيرلاينز وساوث وست تحذيرات سفر بسبب تاثير بيريل على الرحلات الجوية في المطارات، بما في ذلك اوستن وكوروبوسي وهارلينجن وهيوستن وغيرها في المنطقة. وحذر المركز الوطني الاميركي للاعاصير من ان بيريل اصبح إعصاراً من الفئة الاولى، وقد يتحول للفئة الثانية مع وصوله لليابسة الاثنين.

«ميرسك» تحذّر من تاثر حركة الشحن البحري

حذرت شركة ميرسك الدنماركية من تاخر عمليات الشحن البحري جراء الظروف السيئة للطقس على سواحل جنوب افريقيا، في ظل تعطل الملاحة في البحر الاحمر نتيجة التوترات الأمنية، واعتماد الناقلات على طريق راس الرجاء الصالح. وقالت الشركة في بيان الاثنين، إن الظروف الجوية المتطرفة المتوقعة على سواحل جنوب افريقيا، بما في ذلك النشاط القوي للرياح، وارتفاع الامواج، وزيادة تساقط الامطار، قد تؤثر على حركة الناقلات واعمالها خلال الايام القليلة المقبلة. ويعد قطاع سفن الحاويات الاكثر تضرراً جراء اضطرابات الطقس في جنوب افريقيا، حيث تُبحر قرابة 690 سفينة في الوقت الراهن في طريق راس الرجاء الصالح، وفق «بلومبيرغ».

الذهب يتخلى مؤقتاً عن عرشه

مصطفى عبد السلام

حتى مايو/ أيار الماضي، كان هناك اندفاع شديد من البنوك المركزية نحو شراء الذهب. كانت عملية الشراء المحمومة تحركها أسباب قوية، منها زيادة المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية حول العالم، ومخاوف من عودة التضخم الجامح للاقتصادات الكبرى، وتعقد أزمة الشرق الأوسط، سواء في فلسطين أو البحر الأحمر، وتنامي مخاطر الجفاف وتقلّبات المناخ العنيفة والقلق من حدوث أزمة غذاء، وهي العوامل التي أدّت إلى مستويات قياسية وتاريخية في سعر الذهب لم يصل إليها من قبل، إذ بلغ سعر الأونصة 2431 دولاراً في 12 إبريل/ نيسان الماضي.

غذّى قفزة الأسعار تلك الإقبال الشديد على شراء المعدن الثمين من البنوك المركزية الكبرى طوال عامين، وذلك تحت قيادة البنك المركزي الصيني الذي اشترى لوحده عشرات الأطنان منذ اندلاع حرب أوكرانيا. وبلغت كميات ما تحوزه الصين نحو 2264 طناً في إبريل بقيمة 167,96 مليار دولار. وخلال 2024، اندفع كبار المستثمرين حول العالم نحو شراء الذهب، باعتباره الملاذ الآمن، ووسيلة للتحوط ضد المخاطر الاقتصادية، ومنها التضخم، كما أن الاستحواذ عليه يأتي في إطار تنويع المخاطر، مع تأجيل قرارات خفض الفائدة، واستمرار سياسة التشدد النقدي، والارتباك الشديد الذي أصاب سوق العملات الرقمية.

لكن بداية من مايو/ أيار بدأت البنوك المركزية تلتقط الأنفاس وتتوقف عن الشراء، وبدأ الذهب يتخلى مؤقتاً عن عرشه الذي تربع عليه بين أدوات الاستثمار شبه الآمنة، ويفقد زخمه وبريقه، فالبنك المركزي الصيني لم يشترِ أي سبائك في آخر شهرين، واختار أكبر مشترٍ للذهب عدم إضافة المزيد إلى احتياطيات الذهب لديه، لينهي بذلك موجة شراء استمرت 18 شهراً، وسارت على نهجه بنوك مركزية رأت أن الأسعار بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، وأن الأسعار المرتفعة تردع عمليات الشراء، ولذا يجب أخذ هدنة وفترة التقاط أنفاس.

لكن هل ستتوقف عملية شراء الذهب من قبل البنوك المركزية، وبالتالي تفقد سوق المعدن النفيس زخمها الذي احتفظت به طوال عامين؟

في رأي محللين ومؤسسات المالية فإنّ البنوك المركزية الكبرى ستستأنف عمليات الشراء في الشهور المقبلة، وفي المقدمة بنوك الصين وروسيا وتركيا وبولندا، لكن هل بنفس الزخم الذي كان قبل إبريل. هذا يتوقف على درجة المخاطر المقبلة، وموعد إطلاق البنوك المركزية صافرة خفض الفائدة، ودرجة التوتر في غزة وأوكرانيا، ونتائج الانتخابات الأميركية المقبلة، وتطور الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والوضع في تايوان.

73,8% زيادة بتحويلات المغتربين المصريين خلال مايو

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف البنك المركزي المصري، الاثنين، عن حدوث قفزة في تحويلات المصريين العاملين في الخارج لتصل إلى 2,7 مليار دولار في مايو/ أيار الماضي، مقابل 1,6 مليار دولار في مايو 2023، بمعدل زيادة بلغ 73,8% على أساس سنوي. وارتفع معدل نمو التحويلات على أساس شهري مسجلاً 26,6% مقارنة بالشهر السابق مباشرة (إبريل/ نيسان 2024)، إذ سجلت خلاله نحو 2,2 مليار دولار، نتيجة قرار تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه)، بهدف القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة، وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، والقضاء على فجوة التمويل الأجنبي، وفق البنك.

وأقرت مصر خفضاً جديداً للجنيه أفقده أكثر من ثلث قيمته، منذ 6 مارس/ آذار الماضي، بالتزامن مع إعلان الحكومة توقيع قرض جديد مع صندوق النقد الدولي بقيمة ثمانية مليارات دولار. وقبل قرار البنك المركزي خفض قيمة العملة، والزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة بواقع 6%، أبقى البنك سعر الصرف الرسمي لمدة عام تقريباً عند أقل من 31 جنيهاً للدولار، مقابل نحو 48,05 جنيهاً حالياً.

وساهم توحيد سعر الصرف بين السوقين الرسمية والموازية في زيادة تحويلات المصريين في الخارج، التي شهدت تراجعاً كبيراً في عامي 2022 و2023 بسبب انتشار ظاهرة السوق السوداء، وتلقي سماسرة في الخارج النقد الأجنبي من العاملين المصريين بمقابل أكبر من سعر التحويل الرسمي، وتسليمها إلى ذويهم في الداخل بالجنيه عبر مندوب توصيل. وتمثل تحويلات المصريين في الخارج أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلاد، تليها الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات قناة السويس على الترتيب. فيما تعاني مصر نقصاً حاداً في الدولار للوفاء بالتزامات الدولة الأساسية، مثل استيراد مواد غذائية وأدوية وتوفير مستلزمات زراعية وصناعية وخدمة الديون المتراكمة.

ورغم إعلان تدفقات بمليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر والأموال الساخنة والقروض من المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي، أعلن البنك المركزي زيادة طفيفة في احتياطي النقد الأجنبي بمصر لا تتجاوز 258 مليون دولار، إذ وصل إلى 46,384 مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران.

مال وسياسة

شظايا الحرب بين إسرائيل وحزب الله تتطاير على القاهرة

أزمة غاز مصر

يبدو أن القاهرة ستتقاسم أضرار الحرب مع إسرائيل التي تشن عدواناً على جنوبي لبنان منذ نحو 9 أشهر، إذ باتت حقول غاز شرق المتوسط في مرمى تهديدات حزب الله، ما قد يفاقم أزمة الطاقة في مصر

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تعكف محافل التقدير الاستراتيجي في تل أبيب منذ بدء الحرب على غزة، على استشراف الأضرار الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالاحتلال من جراء اندلاع حرب شاملة مع حزب الله.

وعلى الرغم من أن وزارات حكومة بنيامين نتنياهو ذات العلاقة ومراكز الأبحاث في دولة الاحتلال قد سلطت الأضواء على تبعات استهداف حزب الله المتوقع للمرافق الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية تحديداً التي تزخر بها مدينة حيفا، سواء في منطقة الميناء أو محيطه، فإن أحد أخطر التقديرات وأكثرها تشاؤماً يتمثل في المخاوف من نجاح حزب الله في تدمير منصات استخراج الغاز من الحقول التي تعمل شرقي البحر الأبيض المتوسط.

مصر تتقاسم الأضرار

وفي هذا السياق، تلفت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية الأنظار إلى أن مصر ستقاسم إسرائيل في تحمّل الأضرار الناجمة عن استهداف حقول ومنصات الغاز التابعة للاحتلال، بسبب اعتمادها المتزايد على استيراد الغاز الذي تستخرجه إسرائيل. وفي تحليل أعده الخبير الاقتصادي دين أمياس، أشارت الصحيفة إلى أن المؤسسة العسكرية للاحتلال ستأمر بإغلاق منصات استخراج الغاز في الحقول الرئيسية: تمار، ليفياثان، وكاريش، بمجرد اندلاع الحرب مع حزب الله، تحسباً لمهاجمتها من قبل الحزب، مما يعني توقف عملية الإنتاج بشكل مطلق.

ولفتت الصحيفة إلى أنه، وفق التقديرات الرسمية في تل أبيب، فإن حزب الله سيوظف ترسانته من الصواريخ والمسيرات وضمنها المسيرات الانقضاضية في استهداف منصات الغاز، فضلاً عن قائمة طويلة من المرافق الاستراتيجية الأخرى داخل دولة الاحتلال.

ولاحظت الصحيفة أن مصر باتت تعتمد بشكل كبير على الغاز الذي تشتريه من الاحتلال في تشغيل محطات توليد الكهرباء، ما يعني أن توقف أو تقلص إمدادات الغاز من إسرائيل سيفضي إلى مزيد من التدهور على أزمة الكهرباء التي باتت تعاني منها مصر كثيراً في الآونة الأخيرة.

قطع الكهرباء

ضربت الصحيفة مثالاً على تأثير تقليص أو توقّف استيراد الغاز من إسرائيل على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مصر، إذ أشارت إلى أن الحكومة المصرية ضاعفت من عدد ساعات قطع الكهرباء عن المصريين بعد اندلاع الحرب على غزة، لأن حكومة بنيامين نتنياهو أوقفت العمل لمدة شهر في حقل تمار، مما أدى إلى توقف إمدادات الغاز إلى مصر.

وحسب الصحيفة، فإن مصر استوردت خلال العام الماضي 8,6 مليارات متر مكعب من الغاز «الإسرائيلي»، ما يمثل 15% من احتياجات مصر من الغاز، في حين أن الاحتلال استهلك في نفس العام 13,1 مليار متر مكعب، في الوقت الذي استورد الأردن 2,9 مليار متر مكعب. ولفتت إلى أن حجم الغاز الذي يصدّره الاحتلال إلى مصر تضاعف أربع مرات، منذ أن شرع في تصديره عام 2020. ففي 2020، بلغ حجم الغاز الذي صدّره الاحتلال إلى مصر 2,1 مليار متر مكعب، وفي 2021 بلغ 4,1 مليارات متر مكعب، وفي 2022 بلغ 6 مليارات متر مكعب، وفي 2023 بلغ 8,6 مليارات متر مكعب.

وأعادت الصحيفة إلى الأذهان حقيقة أن مصر تعاني من نقص خطير في الكهرباء، بسبب تراجع قدرة الدولة على استخراج الغاز من الحقول المصرية، والذي سجل أقل مستوى عام 2023، بسبب ما اعتبرته الصحيفة «سوء إدارة» الدولة لحقول الغاز التي تملكها.

ويضرب مدير عام شركة «أكو انيرجي للاستشارات الاقتصادية الاستراتيجية»، يعقوف عميت مور، مثالاً على تداعيات ما أسماه «الإدارة السيئة» لحقول الغاز في مصر، بحقيقة أن احتياطات الغاز في حقل «ظهر» الذي يوجد في المياه الاقتصادية المصرية هبطت من 1000 مليار متر مكعب من الغاز إلى 350 مليار متر مكعب.

وتنقل «غلوبس» عن مور الذي يعمل أيضا محاضرا كبيرا في جامعة «رايخمان» قوله إن الخبراء الأجانب الذين استعانت بهم الحكومة المصرية اكتشفوا أن الغاز في حقل «ظهر» يحتوي على كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكبريت، ما أفضى إلى تقليص كفاءة البنى التحتية التي تستخدم في عمليات استخراجه، فضلاً عن ذلك أسهم في تمكين مياه البحر من التسلل إلى الطبقة الصخرية التي يستخرج منها الغاز.

> مخاوف من تدمير منصات الغاز في شرق البحر المتوسط

وحسب مور، فإن عمليات استخراج الغاز الذي أجريت في حقل ظهر مؤخراً أسفرت عن استخراج الماء فقط. وتوقّع مور أن يفضي توقف إمدادات الغاز من الاحتلال إلى مصر في حال توسع حربه مع حزب الله إلى المسّ بقدرة الكثير من المصانع المصرية على العمل، لا سيما في مجال البتروكيماويات والنسيج التي تخضع لسيطرة الجيش المصري.

وأضاف: «حرب بين إسرائيل وحزب الله ستجعل المصريين مضطرين إلى تحمّل موجات الحر الثقيلة والجلوس في الظلام».

يتفق أورن هيلمان، الذي شغل في الماضي منصب نائب مدير عام «التسويق والتنظيم» في شركة الكهرباء القطرية (المحلية) في إسرائيل مع ما ذهب إليه مور، قائلاً إن حربا بين إسرائيل وحزب الله ستمسّ كثيرا بمداخيل الدولة المصرية، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي بشكل عام في مصر.

لكن مما لا شك فيه أن أكبر ضربة اقتصادية ستتعرض لها مصر جراء توقف استخراج الغاز من الحقول التي يسيطر عليها الاحتلال، تتمثل في تراجع عمل مرافق إسالة الغاز في مصر.

منصة حفر ليفياثان للغاز الطبيعي في البحر المتوسط (جاك غوبر/فرانس برس)

آلية لمشاركة القطاع الخاص الفلسطيني في إغاثة غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

في إطار محاولة معالجة بعض ذيول حرب التجويع التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، تتجه حكومة رام الله، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى إعطاء القطاع الخاص الفلسطيني دورا أكبر في تقديم المساعدات الإغاثية لغزة. وفي هذا السياق، بحثت وزارة الاقتصاد الفلسطينية وممثلو القطاع الخاص ومؤسسات الأمم المتحدة، أمس الاثنين، آلية مشاركة القطاع الخاص في العطاءات الأممية التي تطرحها لإغاثة ومساعدة سكان قطاع غزة. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، يأتي اللقاء الذي عُقد بمقر وزارة الاقتصاد الوطني في مدينة رام الله، لتعريف القطاع الخاص بالآليات التي تتبعها مؤسسات الأمم المتحدة في طرح العطاءات المراد تنفيذها قريبا، وبهدف تنسيق أوجه الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وهذه المؤسسات في تقديم المساعدات الإنسانية.

المشاركة في العطاءات

وبيّن وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور، بعد استعراضه أجندة وبرنامج عمل الحكومة، أن مشاركة القطاع الخاص في العطاءات مبنية على أساس الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية، بما يحقق هدفنا الاستراتيجي في إغاثة أهلنا في قطاع غزة، ويعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني. وحسب بيان لوزارة الاقتصاد الفلسطيني، أمس، أكد ممثلو مؤسسات الأمم المتحدة التزام المنظمة بواجباتها تجاه أهالي قطاع غزة وتوفير الاحتياج مع أهمية تضافر جهود الجميع لتنفيذ التدخلات المطلوبة. وأشاروا إلى أن العمل في قطاع غزة مبني على أساس أن فلسطين وحدة جغرافية واحدة وقطاع غزة جزء لا يتجزأ من هذه الوحدة، وبالتالي فإن أوجه التدخل تجرى بالتنسيق الكامل مع الحكومة الفلسطينية.

إغاثة وإنعاش مبكر

وأشار ممثلو المؤسسات إلى أن خطط الأمم المتحدة في قطاع غزة تقوم على الإغاثة وإعادة إنعاش مبكر وإعادة الإعمار، وهي متداخلة، وطبيعة العمل في كل مرحلة لها ترتيبات بين الشراء في المرحلة الأولى وخليط بين الشراء والعقود في المرحلة الثانية وتنفيذ مشاريع كبيرة في مرحلة الإعمار. وأكدوا أهمية هذا اللقاء في بناء قاعدة فهم مشتركة وفق قوانين وإجراءات الأمم المتحدة والتخطيط وتبني الشراكات وصولا إلى أكثر كفاءة وعدالة. ولفتوا إلى أن تنسيق المساعدات محليا ودوليا يركز على مجالات أساسية وهي الصحة والغذاء والماء والمسكن، ويتم مساعدة المستشفيات عبر قنوات التنسيق في الإدخال والتوريد وفق الأولويات المحددة. وتبادل الحضور وجهات النظر والاستفسارات حول كيفية المشاركة في العطاءات التي تطرحها المؤسسات الأممية، والتأكيد على أهمية تمكين القطاع الخاص في المشاركة بهذه العطاءات.

حرب التجويع

وقال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، في بيان أمس، إن استمرار استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للمدنيين والأعيان المدنية بالقصف والتدمير مجدداً هو إفلاس عسكري واستراتيجي واضح، مؤكدا أن غزة شهدت تسعة شهور من العدوان المستمر والمتواصل، في ظل حالة الحصار المحكم الذي يفرضه الاحتلال على القطاع واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وأكد مركز «شمس» أن جرائم الاحتلال باستهداف المواطنين الذين ينتظرون المساعدات الغذائية والحصار ومنع دخول المساعدات الغذائية، هو شكل من أشكال العقوبات الجماعية ويشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي.

من جانبه، حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، مؤخرا، من أن استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة يجعل من المستحيل توصيل المساعدات الغذائية في القطاع. وأبدى البرنامج خشيته أن يشهد جنوب غزة قريبا نفس المستويات الكارثية للجوع التي تم تسجيلها سابقا في المناطق الشمالية، مشيرا إلى أنه مع تصاعد القتال في جنوب ووسط غزة، فإن الخسائر في صفوف المدنيين مدمرة. وأكد نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، كارل سكاو، أهمية دعم المخابز والأسواق، والذهاب إلى ما هو أبعد من تلبية الاحتياجات الغذائية للبقاء على قيد الحياة، والاهتمام بدعم المياه والصرف الصحي واحتياجات الرعاية الصحية الأساسية. وأضاف أنه بهذه الطريقة فقط يمكننا المساعدة في استعادة شكل أكثر كرامة من المساعدة التي تنحصر في مجرد تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

وكان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة حذر في وقت سابق من أن العمليات الإنسانية في غزة تقترب من الانهيار، بسبب دخول أقل كمية من السلع الإنسانية إلى القطاع منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، مشيرا إلى أن ذلك يجعل خطر المجاعة «حقيقيا للغاية».

> القطاع يواجه حرب تجويع عبر إغلاق المعابر وتدمير مصادر الإنتاج

تحقيق

بعد مرور أكثر من 9 شهور على الحرب الشرسة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، باتت مواد التنظيف نادرة في الأسواق وما توافر منها تضاعف سعره بنسب وصلت لبعضها إلى أكثر من 20 ضعفاً، الأمر الذي يفاقم معيشة سكان القطاع

غزة بلا مواد تنظيف

الأسعار تقفز إلى أكثر من 20 ضعفاً

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد الأسواق والمحال التجارية في قطاع غزة حالة من النقص الحاد وغير المسبوق في أدوات ومواد التنظيف، ما تسبب في ارتفاع أسعار الأصناف المحدودة والكميات القليلة المعروضة بشكل خيالي، وصل في بعض السلع إلى أكثر من 20 ضعفاً. وتسبب الإغلاق الإسرائيلي المتواصل لكافة المعابر المؤدية إلى قطاع غزة منذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في خلق مجموعة من الأزمات التي تمس الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للفلسطينيين، وفي مقدمتها المواد الغذائية، والماء، والكهرباء، والأدوية، والمستهلكات الطبية، كذلك الأدوات الصحية، ومواد التنظيف. وتضاعفت أزمة مواد التنظيف في قطاع غزة مع السيطرة الإسرائيلية الكاملة على معبر رفح الواصل بين جنوبي قطاع غزة المحاصر منذ سبعة عشر عاماً، وبين جمهورية مصر العربية مطلع شهر مايو/ أيار الماضي، وما رافقها من منع تام لدخول المواد الأساسية، والمساعدات الإنسانية التي تتضمن بعضاً من أدوات ومواد التنظيف.

اختفاء مواد التنظيف

ويتزامن غياب الأصناف البارزة من مواد التنظيف، ولوازم النظافة الشخصية من المحال التجارية والأسواق والبسطات الشعبية مع الاحتياج الشديد للتنظيف والرعاية الشخصية، خاصة في ظل حالة النزوح التي يعيشها نحو 1,5 مليون فلسطيني في مراكز اللجوء والخيام التي تفتقد لأدنى مقومات الحياة والنظافة الشخصية والرعاية الصحية، علاوة على غرق الطرقات والأسواق بطفح المياه العادمة نتيجة عدم القدرة على تصريفها بالأساليب المتبعة بسبب الانقطاع الكامل للكهرباء، ومنع دخول مشتقات البترول التي يُمكنها تشغيل المولدات الكهربائية البديلة. يقول بائع مواد تنظيف في سوق دير البلح الشعبي، رائد أحمد، إن الإغلاق الإسرائيلي الكامل للمعابر، وخاصة بعد السيطرة على معبر رفح، أثر بشكل كبير على العديد من السلع الهامة، وفي مقدمتها مواد التنظيف، والتي بات يعتمد عليها الناس بشكل أكبر من السابق، بفعل انتشار الأوبئة، والفيروسات نتيجة التكدس في المدارس ومراكز الإيواء ومخيمات اللجوء.

> 15
> وصل سعر لتر الكلور في غزة إلى قرابة 15 شيكلا بعدما كان يُباع بشيكل واحد، فيما وصل سعر لتر الشامبو إلى مائة شيكل، بعد أن كان يُباع بعشرة شيكل أو أقل، كما تضاعف سعر كريم الشعر ليصل إلى ما يزيد عن 30 شيكلا، حسب تجار تحدثوا لـ«العربي الجديد».

أدوات مصنعة يدوياً

ويلفت أحمد لـ «العربي الجديد» إلى أن غياب السلع وتضاعف أسعارها لم يمكناه من توفير أي من مواد التنظيف، باستثناء الكلور وسائل جلي الأدوات المطبخية والتي تم تصنيعها يدوياً، موضحا أن عمله كان يعتمد على بيع المنظفات الأصلية، والكلور الخام، وسوائل الجلي والغسيل المركزة، والمطهرات، والمعقمات، والمعطرات، علاوة على أصناف الصابون، والشامبو، والمناديل الورقية والمعطرة، وليف الجلي والاستحمام، وكريمات وزيوت العناية بالبشرة والشعر، والتي نفدت من الأسواق بشكل شبه كامل. ويشير إلى أن حالة النقص الشديد في بضائع مواد التنظيف، أو الغلاء الشديد في أصنافها تُضاعف معاناة الفلسطينيين الذين يتعرضون لمُختلف أشكال الأزمات خلال الحرب، والتي أضعفت من قدرتهم الشرائية، ويقول: «في الوضع الطبيعي كان البيع ضعيفا بفعل التأثيرات السلبية للحصار الإسرائيلي، وقد جاءت الحرب لتُعدم الحركة التجارية بشكل كامل، بخاصة مع حالة الغلاء غير المسبوق في الأسعار».

> غياب الأصناف البارزة من مواد التنظيف من الأسواق

> إغلاق المعابر وتدمير البنية التحتية أدى إلى تفاقم التلوث

وتعتبر الأزمة الاقتصادية من أبرز الأزمات التي تواجه الفلسطينيين منذ بداية الحرب قبل تسعة أشهر، بفعل عدم قدرتهم على الحصول على رواتبهم، أو صرفها نتيجة عدم وجود سيولة، إضافة إلى النسب المرتفعة التي تفرضها مكاتب الصرافة ووكلاؤها على كل عملية صرف، إذ قد تصل النسبة إلى ما يزيد عن 25% على كل عملية سحب للنقود، والتي يتم تسليمها بالية أو تالفة، الأمر الذي يعيق الكثير من العمليات التجارية.

تضاعف الأسعار

ووفقاً لقاعدة العرض والطلب، يوضح أحمد أن العديد من أصناف مواد التنظيف المتوفرة بكميات بسيطة للغاية تضاعفت أسعارها بشكل هستيري نتيجة النقص الحاد، حيث وصل سعر لتر الكلور إلى قرابة 15 شيكل، بعد أن كان يُباع بشيكل واحد، وسعر لتر سائل الجلي، فيما وصل سعر لتر الشامبو إلى مائة شيكل، بعد أن كان يُباع بعشرة شيكل أو أقل، كذلك تضاعف سعر كريم الشعر ليصل إلى ما يزيد عن 30 شيكل، وبعض أصناف الزيوت الطبية التي اختفت أو ارتفع سعرها إلى 15 ضعفاً، في الوقت الذي وصل فيه سعر شفرة حلاقة الذقن التي كانت تُباع بنصف شيكل، إلى قرابة 20 شيكل (الدولار = 3,77 شيكل).

من ناحيته، يوضح صاحب محل خاص ببيع مواد التنظيف في حي النصر غرب مدينة غزة، ناصر الدريملي، أنه قام بعد خمسة أشهر من البطالة بافتتاح بسطة لبيع أدوات ومواد التنظيف، ومُستلزمات العناية الشخصية، إلا أنها بدأت بالنفاد شيئاً فشيئاً من الأسواق إلى أن باتت شحيحة وتباع بأسعار مضاعفة. ويلفت الدريملي لـ «العربي الجديد» إلى أن النقص الحاد في مواد التنظيف المستوردة دفعه وعددا من الباعة إلى الاعتماد بشكل أساسي على شراء وبيع الطرود الصحية التي يتم توزيعها على النازحين، الذين يرغبون باستبدال بعض أصنافها بسلع أخرى، وتتضمن تلك الطرود الصابون، والمناديل الورقية والمعطرة، وأكياس القمامة، والمناشف الشخصية، ومعجون وفراشي الأسنان، والصابون العادي والسائل، إلى جانب باقي أنواع المنظفات. ويشير الدريملي إلى أن تشديد الخناق من الاحتلال الإسرائيلي عبر إغلاق المعابر، ومنع دخول المساعدات الإنسانية تسبب في تعطيل دخول تلك الطرود الصحية، والتي كانت تُعين المواطنين على توفير البدائل عن بعض الأصناف المفقودة منذ بداية العدوان، فيما كانت تسد رمق أسرته، حيث يعتمد على مهنته الحالية في توفير قوت أطفاله.

أزمة حادة

وتتزايد حدة الأزمة لدى الغزيين، وفي مقدمتهم مئات الآف النازحين، وعن ذلك يوضح الفلسطيني إسلام البسيوني لـ «العربي الجديد» أنه يواجه أزمة مالية خانقة بفعل توقفه عن العمل منذ بداية الحرب ونزوحه برفقة عائلته إلى المنطقة الوسطى، بالتزامن مع النقص الحاد في مختلف السلع وأخرها أدوات ومواد التنظيف، ويقول: «في حال توافر كميات قليلة وأصناف محدودة، يتم عرضها بأسعار تفوق قدرتنا على الشراء، رغم حاجتنا الماسة لتلك الأدوات في ظل ظروف النزوح القاسية وغير الصحية».

ويتسبب نزوح مئات الآف الفلسطينيين عن منازلهم بما فيها من مستلزمات، بتوجههم لشراء المواد الأساسية الخاصة بالتنظيف، كالمكانس والقشاطات والجرادل (أدوات النظافة المنزلية)، وباقي مواد التنظيف، إلا أن الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، وعدم السماح بدخول البضائع تسبب بحالة من الشّح الشديد في الأسواق، في ظل تزايد حاجة المواطنين لتلك المواد، خاصة مع طول أمد الحرب، التي دخلت شهرها العاشر. وتعاني غزة من أزمة بيئية كبيرة، بسبب تدمير الاحتلال للبنية التحتية وتلوث المياه وتراكم النفايات، وفي المقابل باتت الهيئات المحلية غير قادرة على الحد منها.

ملابات تنظيف تُباع وسط صباب مدمرة (محمد عابد/ فرانس برس)

انهيار المنظومة الاقتصادية للقطاع

تدهورت مختلف القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة بسبب الحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع بالإضافة إلى إغلاق المعابر. وفي هذا الإطار، أظهرت بيانات رسمية حديثة، انهيار المنظومة الاقتصادية للقطاع، في ظل الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2024 بنسبة 86% مقارنة بالفترة نفسها عام 2023، نتيجة العدوان، رافق ذلك تراجع في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%. وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 35% مقارنة بالفترة نفسها من 2023، فقد سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً في القيمة المضافة. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء، سجل نشاط التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، تراجعاً بنسبة 95% لقطاع غزة، ونشاط الإنشاءات انخفض بنسبة 99%، والزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 93%، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 96%. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2024 في قطاع غزة 92 مليون دولار.

سياسة واقتصاد

هل يبدو لك مستغرباً أن يكون السلام عدواً لدوداً لشركات صناعة الأسلحة العملاقة التي تتراجع مبيعاتها في زمن الاستقرار، بينما تزدهر أعمالها كلما اشتعلت الحروب والصراعات وتأجّجت الخلافات بين الدول حول العالم؟

بزنس السلاح

شركات تلتهم ثروات الأمم بالحروب

نيويورك ـ **العربي الجديد**

من الطبيعي جداً أن يكون مزاج المستهلكين وأهواؤهم الهدف الأول لحملات تسويق السلع والمنتجات التي تضطلع بها أي شركة تطمح إلى اقتحام الأسواق وتكبير حصتها في كعكة المبيعات، وبالتالي جني أكبر قدر ممكن من الأرباح، والمحافظة لأحقاً على نسب نمو تضمن بقاءها وازدهار أعمالها. غير أن هذه المقاربة لا تنطبق على شركات تصنيع الأسلحة. لك، مثلاً، أن تتخيّل عالماً متصالحاً تماماً ومجتمعات تنعم برغد العيش والرفاهية مع نظم قضائية عادلة وشبكات أمان اجتماعي فاعلة، عندئذ سيبدو مضموناً أن موجة إفلاس واسعة النطاق ستضرب مصانع البنادق والقاذفات والقنابل والدبابات والطائرات وغيرها من الآلة القاتلة المستخدمة في الحروب والنزاعات والجرائم ضد الإنسانية، على نسق ما يحدث من حرب دامية مدمرة بين روسيا وأوكرانيا، أو ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين منذ أكثر من تسعة أشهر، فضلاً عن اشتعال الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة مع حزب الله اللبناني، ويمكنك أن تسوق على ذلك أمثلة كثيرة. هذه المقاربة تطرقت إليها مجلة «إيكونوميست» (The Economist) البريطانية، الأحد، حيث لاحظت أن صناعة الأسلحة ليست مثل بقية الأعمال، فهي منيعة أمام الاقتصاد الكلي ومحمية من أذواق المستهلكين المتقلبة، وتتحدد أفاقها بعامل واحد، وهو مدى التهديد العسكري الذي يشعر به عملاؤها الحكوميون، مشيرة إلى أنه مع اشتعال الحروب في أوكرانيا وغزة، وحرب أخرى على شفا الهاوية بين إسرائيل ولبنان، مع ظهور بوادر لمناخات الصراع بين الصين وتايوان، ارتفع إلى مستوى عال من التهديدات، بينما تنطلق في واشنطن قمة قادة دول الناتو، اليوم الثلاثاء، على أن تستمر حتى الخميس، بالأرقام. في العام الماضي، أنفق أعضاء حلف شمال الأطلسي البالغ عددهم 32 دولة، 1,3 تريليون دولار على الدفاع، وهو رقم قياسي بعد التكيّف مع التضخم، على الأقل منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. فأميركا، وهي أكبر دولة منفقة على الإطلاق، خصّصت ميزانية قدرها 842 مليار دولار هذا العام. أما الأوروبيون الأكثر ميلاً إلى السلام تاريخياً، والذين تخيفهم الدبابات الروسية الموجودة على عتبات أبوابهم، تجدهم يتراجعون عن عقود من شحّ إنفاق أدى إلى نقص الاستثمار المتراكم في المعدات تناهز قيمته 600 مليار دولار. هذا فيما يتوقع حلف شمال الأطلسي هذا العام، أن يحقق 18 عضواً هدف تخصيص 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، مقارنة مع 3% عام 2014. وليست كل هذه المبالغ مخصصة لآلة الحربية واللوجستية بطبيعة الحال، لأن هذه الأرقام تلحظ دفع أجور الجنود وتشغيل القواعد وصيانة المعدات. لكن في العام الماضي، تم إنفاق 28% من ميزانية الدفاع الجماعي لحلف شمال الأطلسي، أو حوالي 360 مليار دولار، على أنظمة الأسلحة والمركبات وغيرها من المعدات الرئيسية. وكان ذلك أكثر من ضعف الحصة قبل 10 سنوات، بينما من المتوقع أن تستمر المبالغ في النمو. وفي هذا الصدد، يتوقع لمجلة تشارلز وودبون، الرئيس التنفيذي لشركة «بي إيه إي سيستمز» البريطانية المصنعة للمقاتلة «تايفون» وغيرها، ما يسمّيه «مساراً طويلاً من زيادة الإنفاق الدفاعي».

وهذا يبدو أشبه بمنجم ثروة في طور التكوين بالنسبة لشركات الأسلحة، خاصة للمقاولين الأميركيين «الرئيسيين» المتمركزين في قلب المجمع الصناعي العسكري. فالشركات الأميركية العملاقة مثل «لوكهيد مارتن» (Lockheed Martin) و«آر تي إكس» (RTX) و«نورثروب غرامان» (Northrop Grumman) تتفوق على منافسيها الأوروبيين من حيث المبيعات، علماً أن نصيب الأسد من مبلغ 315 مليار دولار يخطط البنتاغون لإنفاقه على المشتريات والبحث والتطوير هذا العام سيصب في جيوبهم في نهاية المطاف. وقد حققت «لوكهيد» وحدها مبيعات بلغت 68 مليار دولار العام الماضي.

والملاحظ أن القيمة السوقية للشركات لم ترتفع إلا بالكاد منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، حيث كان أداء «لوكهيد» و«آر تي إكس» و«نورثروب» أسوأ من الأداء العام لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» للشركات الأميركية الكبرى، والذي تفوّقت عليه لعقود من الزمن، حتى مع بيانما تنطلق في واشنطن قمة قادة دول الناتو، اليوم الثلاثاء، على أن تستمر حتى الخميس. بالأرقام. في العام الماضي، أنفق أعضاء حلف شمال الأطلسي البالغ عددهم 32 دولة، 1,3 تريليون دولار على الدفاع، وهو رقم قياسي بعد التكيّف مع التضخم، على الأقل منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. فأميركا، وهي أكبر دولة منفقة على الإطلاق، خصّصت ميزانية قدرها 842 مليار دولار هذا العام. أما الأوروبيون الأكثر ميلاً إلى السلام تاريخياً، والذين تخيفهم الدبابات الروسية الموجودة على عتبات أبوابهم، تجدهم يتراجعون عن عقود من شحّ إنفاق أدى إلى نقص الاستثمار المتراكم في المعدات تناهز قيمته 600 مليار دولار. هذا فيما يتوقع حلف شمال الأطلسي هذا العام، أن يحقق 18 عضواً هدف تخصيص 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، مقارنة مع 3% عام 2014. وليست كل هذه المبالغ مخصصة لآلة الحربية واللوجستية بطبيعة الحال، لأن هذه الأرقام تلحظ دفع أجور الجنود وتشغيل القواعد وصيانة المعدات. لكن في العام الماضي، تم إنفاق 28% من ميزانية الدفاع الجماعي لحلف شمال الأطلسي، أو حوالي 360 مليار دولار، على أنظمة الأسلحة والمركبات وغيرها من المعدات الرئيسية. وكان ذلك أكثر من ضعف الحصة قبل 10 سنوات، بينما من المتوقع أن تستمر المبالغ في النمو. وفي هذا الصدد، يتوقع لمجلة تشارلز وودبون، الرئيس التنفيذي لشركة «بي إيه إي سيستمز» البريطانية المصنعة للمقاتلة «تايفون» وغيرها، ما يسمّيه «مساراً طويلاً من زيادة الإنفاق الدفاعي».

وهذا يبدو أشبه بمنجم ثروة في طور التكوين بالنسبة لشركات الأسلحة، خاصة للمقاولين الأميركيين «الرئيسيين» المتمركزين في قلب المجمع الصناعي العسكري. فالشركات الأميركية العملاقة مثل «لوكهيد مارتن» (Lockheed Martin) و«آر تي إكس» (RTX) و«نورثروب غرامان» (Northrop Grumman) تتفوق على منافسيها الأوروبيين من حيث المبيعات، علماً أن نصيب الأسد من مبلغ 315 مليار دولار يخطط البنتاغون لإنفاقه على المشتريات والبحث والتطوير هذا العام سيصب في جيوبهم في نهاية المطاف. وقد حققت «لوكهيد» وحدها مبيعات بلغت 68 مليار دولار العام الماضي.

والملاحظ أن القيمة السوقية للشركات لم ترتفع إلا بالكاد منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، حيث كان أداء «لوكهيد» و«آر تي إكس» و«نورثروب» أسوأ من الأداء العام لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» للشركات الأميركية الكبرى، والذي تفوّقت عليه لعقود من الزمن، حتى مع تحوّل نظيراتها الأوروبية إلى الزهم قوي. فقد ارتفع سعر سهم شركة «تاليس» (Thales) الفرنسية بنسبة 86% خلال هذه الفترة، كما تضاعفت قيمة «باي» (BAE). أما شركة «راينميتال» (Rheinmetall) الألمانية فقد تضاعفت قيمتها أكثر من 5 مرات. كذلك، ضاقت الفجوة القديمة بين تقييمات شركات تصنيع الأسلحة الأميركية والأوروبية التي تُقاس كنسبة من القيمة السوقية، مضافاً إليها صافي الدين إلى إجمالي أرباح التشغيل، وفقاً لاستنتاج جورج تشاو، من شركة الوساطة «بيرنشتاين» (Bernstein). تجدر الإشارة إلى أنه بعد الحرب الباردة، تضاءلت ميزانيات الدفاع الغربية، وجرى تعليق قرارات الشراء، وقلصت الشركات عملياتها الإنتاجية. ثم في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، تحوّلت أولويات أميركا إلى مكافحة الإرهاب، ما أدى إلى انخفاض بطيء في تصنيع المعدات. ولاحقاً، حوّل التوتر الصيني في المحيط الهادئ التركيز الاستراتيجي الأميركي بعيداً من الأنظمة البرية، مثل المركبات المدرعة، بينما لم يُفكّر أحد في إضافة القدرة على إمداد أوروبا في أي حرب برية. أما استعادة هذه القدرة فتتطلب سنوات، وفقاً لمجلة «إيكونوميست» التي تعتقد أن هذا لن يحدث إلا إذا أمكن ضمان استمرار الطلب على منتجات الشركات. وفي هذا السياق، يوضح وودبورن، من شركة «باي»، أن شركات الدفاع تحتاج إلى «حالة تجارية معقولة لوضع الميزانية العمومية في مكانها الصحيح». وهذه الحجة التجارية، حتى الآن، أكثر وضوحاً في أوروبا منها في أميركا. إذ قبل عام، أبرمت «باي» صفقة لتجديد مخزون الجيش البريطاني من قذائف المدفعية. والشهر الماضي، فازت «راينميتال» بعقد شراء ذخائر من الحكومة الألمانية بقيمة 8,5 مليارات يورو. في جانب آخر، لا تكاد تشهد نمواً الميزانية العسكرية الأميركية الضخمة، ومن الممكن أن يؤدي قانون المسؤولية المالية المقرّ العام الماضي، إلى تجميد الإنفاق بالقيمة الحقيقية حتى عام 2033. كما من المتوقع أن تنخفض المشتريات والبحث والتطوير العام المقبل. وفي إبريل، حذرت الرئيسة التنفيذية لشركة «نورثروب غرومان»، كاثي واردن، من «تباطؤ نمو الإيرادات الإجمالية» في الإنفاق الدفاعي الأميركي على المدى القصير. وقد نمت مبيعات «لوكهيد» العام الماضي، بنسبة ضئيلة بلغت 0,8% بالقيمة الاسمية، مقارنة بعام 2021. وتجتمع الطرق الجديدة المقتصدة لوزارة الدفاع الأميركية مع تركيز جديد على الأنظمة الذكية الأكثر رشاقة على دبابات القتال الرئيسية والغواصات النووية والمقاتلات الشبح وما شاكل ذلك. وهذا المزيج بدوره يجذب المنافسة في سوق تراجع فيه نسبياً وضع مقاولي «المدرسة القديمة».

حول هذه النقطة، يقول بالمر لوكي، الرئيس التنفيذي في «أندوريل» (Anduril)، وهي شركة ناشئة عمرها سبع سنوات في وادي السيليكون تصنع طائرات بدون طيار مستقلة وأنظمة أخرى تعتمد على البرمجيات، إن البنتاغون يحتضن أخيراً شركات الدفاع «غير التقليدية». ويمكن لهذه الشركة الآن التنافس على أي عقد دفاعي تقريباً من خلال تعريض رأسمالها للخطر. وهو يعتقد أنها لم تعد بحاجة إلى توظيف عدد من جماعات الضغط أكثر من المهندسين من أجل الفوز بالصفقات الحكومية. وقد برز أهم انتصار أحرزته «أندوريل» في إبريل الماضي، عندما تغلبت بالتنسيق مع «جنرال أتوميكس» (General Atomics)، وهي شركة تصنع أسلحة جديدة، على «بوينغ» و«لوكهيد مارتن» و«نورثروب غرومان»، في مسابقة لتطوير «الطائرة القتالية التعاونية» (Collaborative Combat Aircraft) ذاتية الطيران لصالح القوات الجوية الأميركية.

خصّص أعضاء الناتو 1,3 تريليون دولار للدفاع عام 2023

مؤسسات ناشئة... تتقدّم

يحقق وافدون جدد انتصارات في سوق الدفاع الأميركي. ففي مارس/ آذار، اختار الجيش «بالانتير»، وهي شركة تكنولوجيا ناشئة لتطوير شاحنة عملاقة مليئة بالبرمجيات لمعالجة بيانات ساحة المعركة. وفي الشهر التالي، اختيرت الشركة الناشئة «سبيرا نيفادا» لدى «بوينغ» للحصول على عقد بقيمة 13 مليار دولار لتصنيع ما يصل محل طائرة «يوم القيامة» E-4B التي يمكن أن تكون مركز قيادة جوياً للرئيس وكبار الضباط في حالة وقوع هجوم نووي.

مطليون أميركيون وبلجيكيون قبل قفزهم من طائرة Hercules 130-Lockheed C في مطار شيربورغ، 5 يونيو 2024 (أوليك فينانس/ فرانس برس)

احتمال تغريم «بوينغ» 482 مليون دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تواجه شركة بوينغ الأميركية لصناعة الطائرات غرامة جنائية تصل إلى 487,2 مليون دولار، بموجب اتفاق مع المدعين العامين، وفقاً لما نقلت «بلومبيرغ»، أمس الاثنين، عن بيان لوزارة العدل التي طلبت من القاضي أن ينسب إلى «بوينغ» الغرامة السابقة التي دفعتها، وهو ما سيخفض العقوبة الجديدة إلى 243,6 مليون دولار، إذا جرت الموافقة عليها. والاتفاق ينطلق من إقرار «بوينغ» بالذنب في التآمر في ما يتعلق بحادثتي تحطم مميتتين لطائرتها 737 ماكس، وهو اتفاق يُسيء إلى الشركة، باعتبارها «مذنبة»، لكنه يجنبها مواجهة مؤلمة في قاعة المحكمة، بينما تحاول التعافي من أزمات متعددة. ويمثل الإقرار بالذنب نقطة هبوط في تاريخ الشركة الممتد لقرن من الزمان. ومن المحتمل أن يؤدي الاتفاق أيضاً إلى تعقيد تفاعل بوينغ مع الحكومة، باعتبارها مقاولاً دفاعياً رئيسياً وصانعاً للطائرة الرئاسية، على الرغم من أنه من المرجح أن تسعى الشركة للحصول على تنازل أو تحوّل يسمح لها بمواصلة العمل في تلك المجالات.

وستركّب الشركة شاشة مراقبة وسيُطلب منها إنفاق ما لا يقل عن 455 مليون دولار لتعزيز برامج الامتثال والسلامة الخاصة بها على مدى السنوات الثلاث المقبلة كجزء من الاتفاق، الأمر الذي يتطلب موافقة المحكمة. كما ستخضع لفترة اختبار تحت إشراف قضائي.

تجميع طائرات بوينغ 737 ماكس في مصنع رينتون، 25 يونيو 2024 (فرانس برس)

إصلاح «أسس» اقتصاد بريطانيا فوراً... ممكن؟

لندن ـ **العربي الجديد**

بعد فوز حزب العمال الذي تتزعمه بالسلطة، تعهدت وزيرة المالية البريطانية الجديدة راشيل ريفز، يوم الاثنين، بإصلاح أسس» الاقتصاد البريطاني على الفور، والذي تغذيه طاقة الرياح البرية وبناء المنازل. وفي أول خطاب رئيسي لها منذ تعيينها أول وزيرة مالية في المملكة المتحدة بقرار من رئيس الوزراء الجديد كير ستارمر، قالت ريفز إنه «ليس هناك وقت نضيعه» في عكس «إرث أربعة عشر عاماً من الفوضى وانعدام المسؤولية الاقتصادية» في ظل حكم المحافظين. وتتولى ريفز (45 عاماً) منصبها مع خروج الاقتصاد البريطاني مؤخراً من الركود، فيما يعود معدل التضخم إلى مستوياته الطبيعية، وفي الوقت الذي يستعد بنك إنكلترا المركزي لخفض أسعار الفائدة. وقالت لقادة الأعمال في لندن إن «تحليل الخزانة الجديد الذي طلبته خلال عطلة نهاية الأسبوع كشف عن الفرص الضائعة» في عهد المحافظين، مشيرة إلى أن النمو الضعيف أدى إلى خسارة بريطانيا العام الماضي، 58 مليار جنيه إسترليني (74 مليار دولار) من عائدات الضرائب، مما أثر على الخدمات العامة، وفقاً لـ«رويترز». لكن ريفز شددت على أن نمو الاقتصاد سيحدث تلازماً مع «قواعد مالية قوية» مع تضخم بين بريطانيا بسبب الإنفاق الضخم الناجم عن كورونا وارتفاع فواتير الطاقة، فهل تنجح في مهمتها؟

ريفز ترفع الخطة المالية خلال حملة حزب العمال، 13 يونيو 2024 (أنتوني ديفلين/ Getty)

إسرائيل تعصر الإنفاق لتمويل النزوح شهرين

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

كان لافتاً إقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي، يوم الأحد، تخفيضاً شاملاً لميزانيات كل الوزارات الحكومية لعام 2024 بنسبة 1%، باستثناء وزارة الدفاع، بما في ذلك 525 مليون شيكل كانت مخصصة أصلاً لرفع رواتب معلمي المدارس الثانوية. ولكن الملاحظ أكثر هو الوجهة المعلن عنها لاستعمال المبلغ الناتج من تخفيض الـ1%، فسوف يكون موجّهاً لتمويل استمرار إخلاء السكان في الشمال والجنوب لمدة شهرين إضافيين، بتكلفة إجمالية تبلغ مليار شيكل، استناداً إلى معطيات أوردتها جريدة «غلوبس».

وتنطبق التخفيضات على الميزانيات الاجتماعية والمدنية، بما في ذلك وزارات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. والعادة، استبعدت من ترشيد الإنفاق ميزانية وزارة الدفاع، لكن خضعت له، في المقابل، ميزانية الأمن القومي المرتبطة بالشرطة. وقد عارض وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير اقتطاع 42 مليون شيكل من ميزانية وزارته، قائلاً: «مثلما لم يخطر ببال أحد أن يقلص أموال وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي، لا ينبغي أن يخطر ببال أحد أن يخفّض أموال وزارة الأمن القومي وبقية الدوائر التابعة لها». وقد جرى فعلاً خفض المبالغ المخصصة لوزارة الأمن القومي والمنظمات العديدة التابعة لها لغرض مهم، لكن الوزير اعتبر أن خفض أموال الشرطة وخدمة السجون وخدمة الإطفاء والإنقاذ معناه الاضرار بالجبهة الداخلية والأمن في زمن الحرب (الدولار= 3,6812 شواكل).

لكن مصادر في وزارة المالية تزعم أن بن غفير يشوّه الواقع. فهي تزعم، بحسب الصحيفة، أن بن غفير طلب وتلقى من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إضافات في الميزانية بقيمة مليارات الشواكل، لكن وزارته لم تتمكن من تنفيذ استخدام الأموال الموجودة هناك في أبواب مختلفة من الميزانية. وباتي ذلك في وقت تكافح فيه وزارة المالية لتمويل التكاليف الباهظة للعدوان على غزة، وتصاعد المواجهة على الجبهة الشمالية، مع اتساع العجز المالي الذي وصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في مايو/ أيار.

وفي الثالث من الشهر الجاري، ذكر موقع «إسرائيل ديفنس» (Israel Defence) أن النفقات العسكرية بسبب العدوان على غزة رفعت موازنة 2024 بمقدار 19 مليار دولار مقارنة بموازنة 2023، مشيراً إلى أن موازنة 2023 ناهزت 137,8 مليار دولار، في حين قفزت موازنة 2024 إلى 157,8 مليار دولار.

وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير في القدس، 5 يونيو 2024 (مناحيم كاهانا/ فرانس برس)

الرؤية

80 عاماً على تأسيس صندوق النقد: هل من محاسن؟

سهام معط الله

في الثاني من يوليو/ تموز 2024، قطعت كريستالينا غورغييفا كعكة الذكرى الثمانين لمؤتمر بريتون وودز الذي تمخّض عن تأسيس صندوق النقد الدولي بعد أن ألقت خطاباً تسرّبت منه نغمة حماسها لاختيارها لتولّي منصب المدير لفترة ثانية مدّتها 5 سنوات تبدأ في الأول من أكتوبر/ تشرين الأوّل القادم، حيث مجّدت غورغييفا جهود هذه المؤسّسة طوال الفترة الممتدّة ما بين إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية 1945 وجائحة كوفيد-19 وأكّدت التزامها بخدمة البلدان الأعضاء وجلب الرخاء للعالم باستخدام كلمات رنّانة وطنّانة وجوفاء وجرداء استهجنها العارفون بخبايا الصندوق وخفايا لعنته التي حلّت على كل من طرق بابه. عندما تأسّس صندوق النقد الدولي بموارد أولية بلغت 7,6 مليارات دولار ساهمت بها 35 دولة عضو في عام 1945، كانت الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم في حالة من الفوضى جـرّاء أزمة الكساد العظيم التي شهدها العالم في ثلاثينيات القرن العشرين، وكذا الدمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، وكانت السياسات الاقتصادية الرديئة التي انتهجتها العديد من البلدان خلال تلك الفترة سبباً في زعزعة استقرار قيم العملات، الأمر الذي أعاق التجارة.

لذلك ركّز الصندوق في بادئ الأمر على هدف الحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي، والمساعدة في استعادة الثقة في عملات العالم من خلال ربط قيمة العملات مباشرة بكمية محدّدة من الذهب في إطار ما يُعرف باسم «معيار الذهب». لكن بعد التخلّي عن هذا المعيار في عام 1971 واستبداله بنظام سعر الصرف «العائم» الذي سمح لقيمة العملات بالتقلّب وفقاً لآليات العرض والطلب، حُرم صندوق النقد الدولي من مهمّته القديمة، وأعلن مهمّة جديدة تمثّلت في العمل بوصفه بنك تنمية للدول الفقيرة والنامية. لكنّ للبيانات الواقعية حقائق أخرى تسردها، فقد تبيّن بصورة قاطعة أن أغلب الدول التي تلقّت قروضاً من صندوق النقد الدولي لم تتمكّن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتتمتّع اليوم بالثروة نفسها للفرد أو أقلّ ممّا كانت عليه قبل تلقّي تلك القروض، والعديد منها أسوأ حالاً من الناحية الاقتصادية، الأمر الذي يؤكّد فشل الصندوق في تحقيق مهمّته الجديدة التي أعلنها.

في الواقع، تحوم الكثير من علامات الاستفهام والتعجُّب حول مدى جدوى وجود صندوق النقد الدولي أصلاً، ولا سيَّما في ما يتعلّق بنجدة الدول النامية والفقيرة، حيث يفتقر الصندوق إلى القدرة على اتِّخاذ الاستجابات السريعة اللازمة للتأثير على تقلّبات أسعار الصرف، وبحلول الوقت الذي يستجيب فيه الصندوق، تكون الدولة التي استنجدت به قد عانت بالفعل عواقب انهيار عملتها. وفي بعض الحالات، قد تكون الدولة في طريقها إلى التعافي بحلول الوقت الذي يتدخّل فيه الصندوق. فعلى سبيل المثال، دخلت خطّة الإنقاذ المكسيكية حيّز التنفيذ في عام 1994 وتحديداً بعد أشهر من وقوعها، وبحلول ذلك الوقت كان اقتصاد المكسيك قد بدأ بالفعل في التكيُّف مع الأزمة وشرع بالتعافي. جدير بالذكر أيضاً أنّ الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والشراكات والصفقات الاستثمارية قد ألغت الحاجة إلى اللّجوء إلى قروض الصندوق المجحفة التي تتعمّد خلق حالة من التبعية والاعتماد الطويل الأجل بدلاً من تقديم مساعدة قصيرة الأجل.

تكمن المفارقة الأكبر في أنّ منشورات الصندوق لا تخلو من السطور والفقرات التي تشيد بدور هذه المؤسّسة في تشجيع سياسات النمو الاقتصادي في الدول المقترضة منها، بينما يشترط الصندوق نفسه على الدول الراغبة في التأهُّل للحصول على قروضه خفض عجز ميزانيتها، ونتيجةً لذلك تحاول تلك الدول الامتثال من خلال خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب والتعريفات الجمركية لزيادة الإيرادات وخفض قيمة عملاتها ورفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يسكب المزيد من الزيت على نار التضخُّم والأسعار الملتهبة ويكبح النمو الاقتصادي. فنادراً ما تؤدّي تلك السياسات المفروضة من الصندوق إلى خفض العجز في الموازنة أو تقليص الديون، بل على النقيض من ذلك تدفع الدول المقترضة نحو مزيد من الركود، ومن أبرز الأمثلة على ذلك نجد الأرجنتين ومصر وهما أكبر المقترضين من الصندوق.

في الرابع من يوليو/ تموز الجاري، حدَّث صندوق النقد الدولي بيانات قروضه، وتضمَّنت قائمة أكثر عشر دول استدانة منه: الأرجنتين (31,59 مليار دولار)، أوكرانيا (10,49 مليارات دولار)، مصر (10,29 مليارات دولار)، الإكوادور (6,47 مليارات دولار)، باكستان (6,34 مليارات دولار)، أنغولا (2,99 مليار دولار)، كولومبيا (2,81 مليار دولار)، كينيا (2,57 مليار دولار)، غانا (2,31 مليار دولار)، وساحل العاج (2,30 مليار دولار).

من ناحية الأهداف المعلنة، فشل صندوق النقد الدولي في تحسين أوضاع الدول التي اقترضت منه، وكل ما قدَّمه على مدى الثمانية عقود الماضية كان غير ضروري في أفضل الأحوال ومدمِّراً في أسوأ الأحوال، هذا علاوة على تكرار للمهام والوظائف التي تقوم بها منظمات دولية كبرى مثل البنك الدولي. أمّا من ناحية الأهداف المبطنة المتعلّقة بمآرب القوى الغربية، فقد تمكّن الصندوق من إبقاء أغلب الدول التي وقعت في فخّ قروضه في حالة من العجز المالي والضياع الاقتصادي.

ما يثبت التهم على صندوق النقد الدولي هو عدم انتقاده من الدول النامية واقتصادييها فحسب، بل من الاقتصاديين الغربيين المخضرمين الحائزين جائزةَ نوبل أيضاً كأمثال جوزيف ستيغليتز الذي صرّح علانيةً بأنّ الصندوق فشل في اتّخاذ أفضل السياسات لتحسين رفاهة البلدان النامية وما هو إلاّ انعكاس لمصالح المجتمع المالي الغربي وأيديولوجيته.

خلاصة القول، من غير المعقول أن تستمرّ مجموعة صغيرة مؤلّفة من 2600 خبير تتّخذ مقرّاً لها في الشارع 19 بواشنطن في إملاء الظروف الاقتصادية والمعيشية على 94 دولة نامية وقعت في شباكها، حيث لا تكترث هذه المجموعة بوصف إصلاحات تتناسب مع ديناميكيات البلد الذي يطرق بابها، بل تصرّ بدلاً من ذلك على تطبيق وصفة موحّدة مصمَّمة على مقاس المصالح الغربية، لا المصالح الاقتصادية للبلد المقترض، والكلّ بات على يقين من هذه الحقيقة التي لا جدال فيها.